

نظمتها وزارة البحوث الفرنسية في باريس مؤتمر «التنوع الحيوي . . علم وسياسات الإدارة والتحكم»



برعاية السيد جاك شريك رئيس الجمهورية الفرنسية و السيد كوفيشيو ماتسورا المدير العام لمنظمة اليونسكو، عقد في باريس بين 24 و 28 يناير /كانون الثاني 2005، مؤتمر نظمتها وزارة البحوث في فرنسا تحت عنوان: «التنوع الحيوي: علم وسياسات الإدارة والتحكم»، رعى إلى كبح جماح تدهور التنوع الحيوي وضبطه حتى عام 2010، وضمان صيانة طويلة الأمد لهذا التنوع، والإفادة منه بصورة مستدامة، وضمان التقاسم المشروع والمنصف لما توفره الموارد الوراثية من فوائد، كما هدف المؤتمر إلى تعزيز وتدعيم العمليات الجارية في العالم، والمنفذة وفق ما نصت عليه اتفاقية التنوع الحيوي وغيرها من الاتفاقيات الدولية والمنظمات والبرامج ذات الصلة، وبدعوة من الحكومة الفرنسية، شارك الأستاذ الدكتور فاروق صالح فارس المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» في اجتماعات هذا المؤتمر الهام إلى جانب العديد من الباحثين وخبراء البيئة والمسؤولين السياسيين من مختلف أنحاء العالم.

وقد شارك في المؤتمر علماء مرموقون، ومختصون معنيون بصوغ السياسات، ومطلوبون للمجتمع المدني، تناولوا مواطني الضعف والتقصير، والقضايا موضع الجدل في مجال التنوع الحيوي وإدارته، ودور الأنشطة البشرية في ما يلحق به من تدهور. فمذت توقع اتفاقية التنوع الحيوي عام 1992 وإبرامها من جانب ما يربو على 170 دولة، التزم المجتمع الدولي بالعمل على خفض معدل تدهور هذا التنوع، إلا أن الهدف لا يزال يشوبه الغموض، وعلمية التدهور لا تزال متواصلة، ويعزى هذا إلى أن معارفنا لا تزال محدودة على هذا الصعيد، إذ لم يتم حتى الآن سوى تصنيف ما يقدر بن 1.3 و 1.5 مليون نوع من مجموع يعتقد أنه يتراوح بين 10 ملايين و 30 مليون، وإلى أن معدل الفقد في التنوع الحيوي، وأسبابه وعواقبه، لا تزال تشكل مسائل قابلة للنقاش والجدل، وإلى التقدير الجبس للمخاطر المرتبطة بالخسارة الجارية في الإمكانات الاحتمالية للنظم البيئية، وضرورة أن تساهم البحوث في تسليط الضوء على الخدمات التي توفرها هذه النظم، بالإضافة إلى عدم كفاية المقاربات البديلة القادرة على التوفيق بين الإهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، سواء ما يتعلق منها بالتصنيع على إحداث تغييرات في أنماط المعيشة، أو في الإفادة من التناقضات الجديده.

ركز المؤتمر على قضايا ومسائل تتسم بأهمية بالغة منها على سبيل المثال لا الحصر:

كيف يمكن تكوين مجمع عالمي للخبرة العلمية؟ ماهي البحوث الواجب إجراؤها؟ ماذا يتوقع من العلم في هذا الميدان؟ ماهو مدى ارتبانتنا للتنوع الحيوي؟ ما هي الإمكانات الاحتمالية التي تخطوي عليها النظم البيئية في مجال التكنولوجيا والتطور، ووضون هذه الإمكانات؟

هذه المواضيع وغيرها معالجها المؤتمر في جلسة افتتاحية وأربع جلسات عامة وخمس عشرة ورشة عمل، وجلسة عامة ختامية، انعقدت تحت عناوين محددة، منها:

التحديات التي يواجهها العلم وسياسات الإدارة والتحكم بشأن التنوع الحيوي.

* من أجل مقارنة متكاملة للتنوع الحيوي.

* جسر الفجوة بين العلم والسياسة والجامعير.

* السياسات والمؤسسات والممارسات.

* التحديات في مجال التوثيق، والتصنيف، والاستراتيجيات، والبني التحتية.

* التحديات المثالثة في وجه إنجاز الأهداف البيئية حتى عام 2010: تمويل البحوث الخاصة بالتنوع الحيوي وصونه.

* التنوع الحيوي والناطق الحضرية.

* التنوع الحيوي والصحة: الأبعاد الإيكولوجية للسبقيلية.

* التنوع الجروثومي والمجتمع.

* التنوع الحيوي: العقل الجديد للريادة والإبداع.

* التنوع الحيوي: التحديات أمام إدارة الموارد السمكية والمصايد.

* الإدارة المستدامة للتنوع الحيوي في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية حيث الغابات مهددة بالاندثار نتيجة الجور في استغلالها، إضافة لتغيرات المناخية كذلك.

* إضافة على الغابات مصراً لضمان نسبة على الغابات صمراً لضمان معاشهم، وعلى الرغم من تجاوز عدد الفلاحين وصغار المزارعين الذين يستعملون الأراضي الخراجية للزراعة المليار نسمة، لا يزال الاعتراف بأهمية الغابات في التخفيف من وطأة الفقر غير كافٍ على الإطلاق.

«إعلان باريس بشأن التنوع الحيوي»

تضافر الطلب المتنامي على الأراضي بفعل التكاثر السكاني وتزايد الاستهلاك وتوسع التجارة في العالم، مع عجز البشر والأسواق عن الأخذ في الاعتبار للتغيرات البيئية وقيم التنوع الحيوي بمجموعها، ولا بد من بذل جهود ضخمة لاكتشاف الخفايا الهائلة التي لا يزال يتطوى عليها التنوع الحيوي، وفهمها، والعمل على توفير مقومات الصيانة المستدامة لها. وناشد المؤتمر بالتالي، الحكومات وصناع القرارات السياسية، والجامعير، اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لدعم تنمية المعارف العلمية، وصيانة التنوع الحيوي، والإفادة منه بصورة تتسم بالعدل والإنصاف.

صدر عن المؤتمر في نهاية المطاف «إعلان باريس بشأن التنوع الحيوي» الذي شدد على أن هذا التنوع الذي يعقل نتاج مائوف على ثلاثة مليارات سنة، إنما يشكل تراثاً طبيعياً، ومورداً يتسم بأهمية قصوى للإنسانية بأكملها، وهو الآن عرضة لانحسار لاربعة فيه بفعل الأنشطة البشرية، فالأنواع أخذة بالانقراض في العالم بوتيرة تتجاوز المعدل الوسطي الطبيعي بعمته مثل، بالإضافة إلى عسرات الآلاف من الأنواع المهددة بالاندثار من الآن وصاعداً بفعل التخريب الجاري لموطنها، وتعزى الأسباب الأولية لتنازل التنوع الحيوي، إلى عوامل ديموغرافية واقتصادية ومؤسسية، نتيجة